تموز/يوليو ١٩٨٩
July 1989

النشرة الاخبارية لمنظمة العفو الدولية

يوغوسلافيا

وضع معتقلين في حبس إنعزالي

لقد قامت السلطات اليوغوسلافية باحتجاز مئات الألبانيين العرقيين من مقاطعة كوسوفو في حبس انعزالي بموجب أوامر اعتقال إداري. ومن بين المحتجزين أشخاص وقعوا عريضة يحتجون فيها على تعديلات دستورية مقترحة تحدّ من الحكم الذاتي في كوسوفو.

جاء في تصريح للسلطات اليوغوسلافية أن ٢٣٧ شخصا احتجزوا في حبس انعزالي يعرف باسم «العزلة» ما بين آذار/مارس وأيار/مايو، وحرموا من حق الطعن في شرعية احتجازهم أمام المحاكم. في ١٠ أيار/مايو كتبت منظمة العفو الدولية الى السلطات تطلب منها إطلاق سراح جميع الذين احتجزوا لأنهم قاموا بنشاطات سياسية خالية من العنف، وبينهم ابراهيم عثماني، الرئيس السابق لدائرة المعلومات في حزب كوسوفو.

وحثّت المنظمة أيضا على وضع حدّ لاجراء «العزلة»، الذي تعتبرها انتهاكا لدستور يوغوسلافيا، الذي ينصّ على أنه لا تجوز مواصلة الاحتجاز لأكثر من ثلاثة أيام ما لم يصدر أمر بهذا الشأن من محكمة قانونية، وانتهاك الالتزامات الدولية المتعلقة بحقوق الانسان.

وصرّحت السلطات في ٣٠ أيار/مايو أن جميع المحتجزين في حبس انعزالي قد أطلق سراحهم، فيما عدا ٤٧ محتجزاً.

في آذار/مارس أشارت التقارير الى اعتقال ٤٤ شخصا، للاشتباه بقيامهم، في وقت سابق، بتنظيم مظاهرات سلمية. وفي وقت لاحق من الشهر المذكور، وقعت اصطدامات عنيفة بين المتظاهرين من أصل ألباني وبين قوات الأمن، بعد تبنّي مجلس كوسوفو للتعديلات الدستورية. وقالت السلطات ان ٢٤ شخصا لقوا حتفهم، إلا أن الصحف اليوغوسلافية أشارت الى أن عدد القتلى بلغ فعلا ٢٠٠ شخص.

في نيسان/ابريل حثّت منظمة العفو الدولية السلطات اليوغوسلافية على تشكيل لجنة مستقلة للتحقيق في جميع حوادث القتل التي أقرّت بها رسميا، بالإضافة الى حوادث أخرى زُعم أنها أدت إلى موت أشخاص أو اصابتهم بجروح.

كما طالبت المنظمة باطلاق سراح جميع الذين اعتقلوا في آذار/مارس بسبب نشاطهم السياسي الخالي من العنف، وبمراجعة قضايا جميع الذين اعتقلوا بسبب اشتراكهم في مظاهرات آذار/مارس. □

جثث الطلبة الذين لقوا مصرعهم بنيران جنود جيش التحرير الشعبي الصيني في حزيران/يونيو ملقاة قرب ساحة تيانامن في بيكين. فقد أطلقت النيران على آلاف المتظاهرين العزل وسحق بعضهم تحت الدبابات.

في ٥ حزيران/يونيو ناشدت منظمة العفو الدولية الحكومات في شتى أنحاء العالم إدانة أعمال القتل المتعمّدة للمتظاهرين العزل، ودعتها إلى مناشدة حكومة الصين بصورة عاجلة لوقف هذه المجزرة (راجع ص ٧).

الاتحاد السوفياتي

فرض عقوبة الاعدام رغم مشاريع قوانين تعفي منها

لقي ثلاثة أشخاص على الأقل أحكاما بالإعدام صادرة عن المحاكم السوفياتية، منذ نشرت في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ مشاريع قوانين تعفيهم من عقوبة الإعدام. ولا يعرف ما إذا كان قد نفّذ حكم الإعدام بحق أي منهم.

أشارت التقارير في أيار/مايو إلى أن فيودور زيكوف Fyodor Zykov البالغ السبعين من عمره قد تلقى حكما بالإعدام على تهمة ارتكابه جرائم حرب. وفي نيسان/ابريل حكم على تمارا إيفانيوتينا Tamara Ivanyutina بالإعدام على تهمة القتل العمد. وتعتقد منظمة العفو الدولية أنها الامرأة الرابعة فقط التي تتلقى حكما بالإعدام في الاتحاد السوفياتي منذ عام ١٩٧٩. في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ تلقى رجب دورديف Redzhep Durdyyev، وهو ماسك حسابات تركماني، حكما بالإعدام على تهمة الإختلاس.

وقد كُشف النقاب عن أحكام الإعدام هذه عندما نشرت السلطات اقتراحات لإعفاء الرجال الذين تتجاوز أعمارهم الستين، وجميع النساء، من عقوبة الإعدام، ولإلغاء عقوبة الإعدام بالنسبة للجرائم «الاقتصادية» كالاختلاس وقبض الرشاوي. وقد صيغت هذه الاقتراحات ضمن مشروع مبادئ القانون الجنائي الذي ستجري مناقشته في البرلمان السوفياتي الجديد.

كان من المتوقع أن يجتمع البرلمان الجديد في نيسان/ابريل، إلاّ انه بدأ دورته الأولى في نهاية أيار/مايو. ولا يعرف متى سيبدأ برنامجه التشريعي.

لم يحصل أي تأجيل لتنفيذ أحكام الإعدام، منذ أعلنت السلطات عام ١٩٨٧ أنها بصدد دراسة إلغاء عقوبة الإعدام، كما لم يوقف صدور إحكام الإعدام. وقد يكون العدد الحقيقي للأشخاص الذين صدرت بحقهم مؤخراً أحكام بالإعدام أكثر من الثلاثة الذين سُجّلوا حتى الآن. وبرغم الخطوات الرسمية المتخذة نحو تحقيق سياسة «غلاسنوست» (الانفتاح)، لا تزال الاحصاءات المتعلقة بعقوبة الإعدام سرية□.

المملكة العربية السعودية

إطلاق سراح عالم دين شيعي

أطلق سراح الشيخ حسن مكّي الخوالدي، وهو من كبار علماء الدين في الطائفة الشيعية. في ٢٤ نيسان/ابريل.

كان الشيخ الخوالدي قد اعتقل خلال السنوات العشر الأخيرة في أربع مناسبات، كان آخرها في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٨ بعد إلقائه عظة حول معتقدات وتاريخ المذهب الشيعي في قرية هليلة في إقليم الإحساء. وقد احتجز بعد ذلك في سجن المباحث العامة في الدمام بدون تهمة أو محاكمة لأكثر من خمسة أشهر.

الشيخ حسن مكي الخوالدي

وقد ناشدت منظمة العفو الدولية السلطات من أجله في نيسان/ابريل، مشيرة الى أن اعتقاله ربما كان سببه مجرد تعبيره عن معتقداته السياسية بطريقة خالية من العنف. وعلى الرغم من ترحيب المنظمة باطلاق سراح الشيخ الخوالدي، إلاّ أنها قلقة بشأن استمرار اعتقال أكثر من ٤٠ ناشطا شيعيا في سجن المباحث العامة في الرياض، بدون تهمة أو محاكمة منذ نيسان/ابريل ١٩٨٨ □.

حملة إنقاذ سجناء الشهر

كل واحد ممن نروي قصصهم على هذه الصفحة يعد سجيناً من سجناء الرأي. وقد ألقي القبض على كل منهم بسبب معتقداته الدينية أو السياسية أو لونه أو جنسه أو أصله العرقي أو لغته. ولم يستخدم أي منهم أساليب العنف أو يروّج لها. ويعد استمرار احتجازهم انتهاكاً للإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عن هيئة الأمم المتحدة. ويمكن للنداءات الصادرة من أنحاء العالم كافة أن تساعد على تأمين إطلاق سراحهم أو تحسين الظروف المحيطة بهم داخل المعتقلات. ومراعاة لصالحهم ينبغي انتقاء عبارات الرسائل التي توجه إلى السلطات بحرص وكياسة. كما ينبغي عليك أن تؤكد أن اهتمامك بحقوق الإنسان لا يرجع بأي حال من الأحوال إلى ميول سياسية معينة. ويجب في جميع الأحوال الامتناع عن مراسلة السجين مباشرة.

رومانيا

ميهاي كرينغا Mihai Creanga ، هو ناقد مسرحي في السابعة والأربعين من عمره يكتب في مجلة رومانيا بيتوريسكا، ألقي القبض عليه في كانون الثاني/يناير في دار سينيتا للنشر التابعة للدولة في بوخارست ، للاشتباه بأنه اشترك في كتابة منشور بعنوان مرض السلطة.

وورد أن هذا المنشور يدعو الى المعارضة السلمية لحكومة رئيس الجمهورية نيكولاي تشاوشيسكو، ويدّعي أن الحكومة الرومانية تنكر حقوق الإنسان الأساسية ، وتحابي الفساد ، وتعرّض الناس للجوع ، وأنها خلقت جواً من التمجيد لشخص الرئيس تشاوشيسكو وزوجته .

واعتقل ثلاثة آخرون للأسباب نفسها : بيتر ميهاي باكانو Petre Mihai Bacanu وهو صحافي يكتب في الصحيفة اليومية الرسمية سينتيا ، وأنطون أونكو Anton Uncu وهو أيضا صحافي ، والكساندر تشيويو Alexander Chiuoiu وهو منضّد أحرف مطبعية . وأشارت التقارير إلى أنهم نقلوا إلى مقر الشرطة السرية في بوخارست ، حيث أخضعوا لضغوط جسدية ونفسية لانتزاع اعترافات منهم. وقد حرموا من الاتصال بمحاميهم أو بذويهم. ويبدو أنه جرى أيضا استجواب عائلات المعتقلين الأربعة من قبل الشرطة السرية ، وتفتيش منازلهم.

وكان من المتوقع محاكمة المعتقلين الأربعة في آذار/مارس ، غير أن منظمة العفو الدولية علمت بتأجيل المحاكمة إلى أجل غير مسمّى .

■ يرجى بعث رسائل متسمة بالكياسة تناشد إطلاق سراح ميهاي كرينغا والثلاثة الاخرين فورا الى :

President Nicolae Ceausescu
Calea Victoriei 49, Bucuresti
Republica Socialista Romania □

غينيا الاستوائية

تعرّض خوسيه بريمو إيسونوميكا José Primo Esono Mica ، وهو مدرّس في التاسعة والاربعين من عمره ، للتعذيب ، وحكم عليه بالسجن لمدة ٣٠ سنة بسبب دعوته لقيام نظام سياسي متعدّد الأحزاب في غينيا الاستوائية .

عاد خوسيه بريمو إيسونوميكا ، الذي كان يعيش منفيا في اسبانيا ، في زيارة الى غينيا الاستوائية في آب/أغسطس ١٩٨٨ . وقُبض عليه بعد ثلاثة أيام واتهم مع آخرين بالتآمر للاطاحة بحكومة الرئيس تيودورو أوبيانغ نجويما مباسوغو. أما الأسباب الحقيقية لاعتقاله فتتعلق كما يبدو بمعارضته لحكم الحزب الواحد ، وبعضويته في حزب معارض مركزه خارج البلاد ، وهو حزب بارتيدو ديل بروغريسو (حزب التقدم) ، الذي سعى للحصول على إذن بممارسة نشاطه في غينيا الاستوائية ، لكنه فشل في ذلك .

كان خوسيه بريمو إيسونوميكا وأربعة آخرون عادوا مؤخرا الى البلاد ، من بين عشرات الجنود والمدنيين الذين ألقي القبض عليهم في آب/أغسطس ١٩٨٨ واحتجزوا في باتا في الاقليم الرئيسي من غينيا الاستوائية .

أطلق سراح معظم المحتجزين بدون تهمة في أوائل أيلول/سبتمبر. ومثل ثلاثة جنود وستة مدنيين كانوا لا يزالون محتجزين ، أمام محكمة عسكرية في صالة أوكانجون للسينما في باتا ما بين ١٤ و ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٨٨ .

كانت المحاكمة غير عادلة : فالقضاة كانوا جنودا عيّنتهم الحكومة ، وانتُقصت حقوق الدفاع الى حد كبير بسبب تطبيق اجراءات «بالغة الايجاز» . ولم تتح للمتهمين فرص الدفاع عن انفسهم كما لم يكن لهم حق الاستئناف. وقبلت المحكمة ، كما يبدو ، بيانات جرّم فيها المتهمون أنفسهم وانتزعت منهم تحت التعذيب ، كدليل ضدهم. ولم تقدّم جهة الادّعاء أي دليل يثبت أن خوسيه بريمو ايسونوميكا استخدم العنف أو دعا له . كما لم يبرز أي دليل على وجود مؤامرة للإطاحة بالحكومة .

■ يرجى بعث رسائل متسمة بالكياسة تناشد إطلاق سراح خوسيه بريمو ايسونوميكا بدون قيد أو شرط ، إلى :

Su Excelencia/Coronel Teodoro Obiang Nguema Mbasogo/ Presidente de la República/ Gabinete del Presidente de la República de Guinea Ecuatorial. □

برونـاي دار السلام

بهاء بن محمد Baha bin Mohammed الذي يناهز عمره السادسة والخمسين ، ما زال محتجزا دون توجيه تهمة إليه أو تقديمه للمحاكمة منذ ٢٦ سنة ونيّف. إنه أحد سجناء الرأي الذين قضوا أطول مدة قيد الحجز ، وعرفت بهم منظمة العفو الدولية .

التي القبض على بهاء بن محمد في كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٢ في أعقاب محاولة عصيان فاشلة قام بها حزب بروناي الشعبي ، الذي كان ينتمي اليه .

وهو ما زال معتقلا منذ ذلك الوقت بموجب أوامر الطوارئ التي تجيز احتجاز الأشخاص بدون تهمة أو محاكمة لفترة غير محدودة. وهو ، حسب علم المنظمة ، لم يشترك في الصراع المسلّح .

من بين حوالي ٢,٥٠٠ شخص اعتقلوا في أعقاب عصيان عام ١٩٦٢ ، لم يبق سوى أربعة أشخاص محتجزين ، هم ساربونين بن ساربو Sarponin bin Sarpo ، وسهيلي بن باداس Suhaili bin Badas ، وتنغال بن محمد Tinggal bin Mohammed وبهاء بن محمد. وهناك شخص خامس هو الشيخ نيكمان بن شيخ محمد ، اطلق سراحه بعد اعتقاله عام ١٩٦٢ ، وأعيد اعتقاله عام ١٩٧٥ ، حيث لا يزال محتجزاً منذ ذلك الوقت .

والمحتجزون الخمسة جميعهم هم الآن في أواخر الخمسينات من عمرهم أو أكثر ، وقد قضوا نصف عمرهم تقريبا قيد الاحتجاز بدون تهمة أو محاكمة. وقد أطلق سراح جميع قادة محاولة العصيان ، أو فروّا الى خارج البلاد .

إن منظمة العفو الدولية تعتبر المحتجزين الخمسة جميعهم من سجناء الرأي. وهي تعتقد أنهم ما زالوا محتجزين كرادع عام لنشاط المعارضة ، وبسبب رفضهم المستمر للتوقيع على ما يعادل اعترافاً منهم بالذنب .

■ يرجى بعث رسائل متسمة بالكياسة تناشد الافراج عن بهاء بن محمد والأربعة الآخرين المحتجزين معه ، إلى :

Mu'Izzaddin Waddaulah/ Istana Darul Hana/ Bandar Seri Begawan/ Brunei Darussalam. □

تونس

رئيس الدولة يطلق سراح سجناء

في ٦ أيار/مايو أطلق سراح ٥٢ معتقلا معظمهم من أفراد الجيش وقوات الأمن الذين احتجزوا بدون تهمة أو محاكمة منذ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧ ، وذلك بموجب عفو جمهوري أصدره رئيس الدولة زين العابدين بن علي بمناسبة عيد الفطر الاسلامي .

كان المعتقلون من بين نحو ١٥٠ عسكريا وغيرهم من الموظفين الذين اعتقلوا بسبب مؤامرة مزعومة للاطاحة بحكومة الرئيس السابق الحبيب بورقيبة .

في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ ، وبمناسبة الذكرى الأولى لتسلم الرئيس بن علي منصب الرئاسة ، أطلق سراح ٧٠ معتقلا من هذه المجموعة اعتُبر أنهم «لم يستخدموا العنف أو يحرضوا على استخدامه» ، بعد صدور أمر جمهوري بوقف جميع الاجراءات القانونية ضدهم. وأطلق سراح ٣٥ معتقلا آخراً في آذار/مارس ١٩٨٩ .

وكانت منظمة العفو الدولية قد أعربت سابقاً عن قلقها لأن بعض المعتقلين وُضعوا بعد القبض عليهم في حبس انعزالي لفترات أطول من تلك التي يجيزها القانون ، قبل مثولهم امام قاضي تحقيق . وقيل انهم حُرموا في بعض الحالات من توكيل محامين يمثلونهم في الجلسات المعقودة أمام قاضي التحقيق .

وأشارت التقارير الى أن السجناء تعرضوا خلال فترة الحبس الانعزالي الأولية للتعذيب ـ ـ وورد أن بعضهم أصيب اصابات بالغة نتيجة لذلك .

عقوبة الإعدام

علمت المنظمة بصدور حكم الاعدام على ٢٢ شخصاً في عشرة بلدان ، وبتنفيذ الحكم في ٢٥١ شخصاً في ستة بلدان خلال شهر نيسان/ابريل ١٩٨٩ .

AMNESTY INTERNATIONAL, 1 Easton Street, London WC1X 8DJ, United Kingdom.

منظمة العفو الدولية
تحت الأضواء

سجناء الشهر
آخر الأنباء : ١٩٨٨

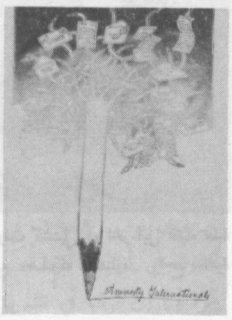

يقوم مؤيّدو منظمة العفو الدولية كل شهر بكتابة آلاف الرسائل يناشدون فيها الإفراج عن رجال ونساء، وحتى عن أطفال تبرز المنظمة قضاياهم على الصفحة الثانية من نشرتها الإخبارية: وهم سجناء رأي زُجّ بهم في السجون بسبب معتقداتهم أو لونهم أو جنسهم أو أصلهم العرقي أو لغتهم أو دينهم ولم يستخدم أي منهم العنف أو يحرّض على استخدامه. يحتجز هؤلاء لمختلف الأسباب من قبل حكومات تختلف ايديولوجياتها السياسية إلى حد كبير.

قد يحكم على سجناء الرأي بالإعدام أو بالسجن لفترات طويلة، غالباً بعد محاكمات جائرة؛ أو ربما يحتجزون بدون تهمة أو محاكمة، لعشرات السنين أحياناً؛ أو قد «يختفون» بكل بساطة.

ان الرسائل التي تكتب من أجلهم تساعد على ضمان عدم نسيانهم. وهي تبقي الأمل متقداً في إطلاق سراحهم، وفي تمكّنهم من العودة إلى عائلاتهم ومحبّيهم، وإلى ممارستهم بحرّية لحقوق الإنسان الأساسية. قد تكون هذه الرسائل في بعض الحالات الوسيلة الوحيدة، أو الأكثر فعالية، لتحقيق هذه الأمنيات.

تردّ الحكومات بطرق مختلفة على الرسائل التي تتلقّاها بشأن سجناء الرأي: بعضها يظل صامتاً، وبعضها ينفي إساءة معاملة السجناء، بينما ينفي البعض الآخر إحتجازهم إطلاقاً.

لكن أحياناً يطلق سراح السجناء. وقد تكون أسباب ذلك متعددة أو صعبة التحديد. لكن لا بدّ من أن نأمل في أن تكون مئات وآلاف الرسائل التي يرسلها مؤيدو منظمة العفو الدولية المنتشرون في شتّى أنحاء العالم قد لعبت دورها في هذا المجال.

يتضمن هذا المقال معلومات جديدة – حيث توفرت – عن ٤٠ سجيناً من سجناء الشهر الذين أبرزت منظمة العفو الدولية قضاياهم في نشراتها الإخبارية لعام ١٩٨٨. علماً بأنه قد تمّ إطلاق سراح ١٥ سجيناً منهم. وبين هؤلاء ميخاليس ماراغاكيس Michalis Maragakis، الذي سجن في اليونان لرفضه أداء الخدمة العسكرية. وقد كتب بعد إطلاق سراحه في كانون الأول/ديسمبر رسالة يقول فيها:

«إلى جميع أعضاء منظمة العفو الدولية، أرجو قبول أحرّ تمنياتي لكم بالنجاح الكبير في عملكم، وجزيل الشكر لكم على مساعدتكم...»

كانون الثاني/يناير

ابراهيم اسماعيلوف أريفوف Ibrahim Ismailov Arifov، هو طبيب في بلغاريا صدر بحقه في حزيران/يونيو ١٩٨٦ حكم بالسجن لمدة ثمان سنوات لحثّه الأقلية التركية على مقاطعة الانتخابات إحتجاجاً على سياسة الاستيعاب القسري التي تنتهجها الحكومة. وقد خفّض الحكم سنة لحسن سلوكه. وبناء على سياسة الحكومة، كان على جميع الأشخاص من أصل تركي تغيير أسمائهم، كما أنهم ممنوعون من التكلم باللغة التركية.

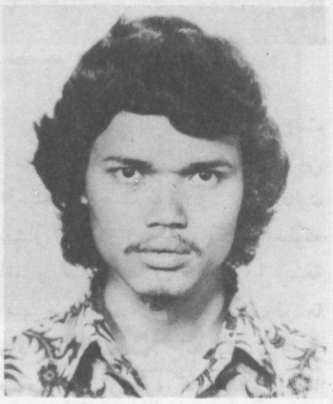

علي مسروم المظفر، اندونيسيا. راجع نشرة كانون الثاني/يناير.

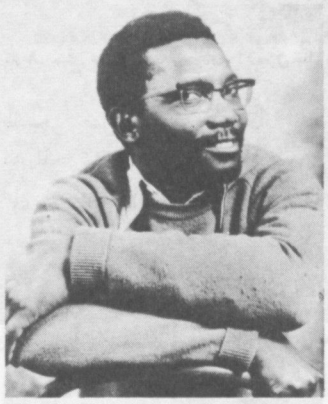

جاك مابانجي، ملاوي. راجع نشرة شباط/فبراير.

هرمز رفاييل ساغوير Hermes Rafael Saguier، هو محام من باراغواي أطلق سراحه مؤقتاً في آخر عام ١٩٨٧. وكانت قد وُجهت إليه تهمة ينص عليها قانون مكافحة التخريب الذي يجيز اعتقال أي شخص، والذي استخدم على نحو روتيني ضد المعارضين السياسيين لرئيس الجمهورية آنذاك ألفريدو ستروسنر.

في أندونيسيا، لا يزال علي مسروم المظفّر Ali Masrum al-Mudhoffar يقضي حكماً بالسجن مدته ١٢ سنة صدر بحقه في أيلول/سبتمبر ١٩٨٥ لإدانته بتهمة التخريب. إنه أحد عشرات المسلمين الذين سجنوا منذ عام ١٩٨٥ لتورطهم في شبكة من الحلقات الدراسية الاسلامية التي تدعو إلى توثيق الروابط بين المسلمين وإلى التقيد الصارم بتعاليم الإسلام، ووجّهت اليهم تهمة انتقاد إيديولوجية الدولة.

شباط/فبراير

جاك مابانجي Jack Mapanje كان رئيس كلية اللغة والأدب في جامعة ملاوي حتى اعتقاله، وأشهر الشعراء في البلاد وقد مضى عليه الآن نحو سنتين وهو محتجز في حبس انعزالي بدون توجيه تهمة إليه. وقد صادف اعتقاله عام ١٩٨٧ فرض الحظر على كتاب شعري من تأليفه نال موافقة هيئة المراقبة عند نشره خارج البلاد عام ١٩٨١. والمعلوم أن الاعتقال لمدة غير محدودة بدون محاكمة قانوني في ملاوي، ويعتبر جريمة نشر أي شيء من شأنه «تقويض سلطة الحكومة».

وفي تركيا، ما زال رئيس التحرير حسن فكرت أولوسويدان Hasan Fikret Ulusoydan ينتظر تأكيد حكم

ابراهيم اسماعيلوف أريفوف الذي خُفف الحكم بحقه مع عائلته في بلغاريا. راجع نشرة كانون الثاني/يناير.

كاربال سينج مع عائلته بعد اطلاق سراحه في ماليزيا في مطلع هذا العام. راجع نشرة أيار/مايو.

بالسجن تصل مدته إلى ٣٦ سنة. وهو قيد المحاكمة باستمرار منذ عام ١٩٧٦ على تهم بينها إثارة الدعاية الشيوعية

السوري رياض التركي لا يزال في السجن. راجع نشرة آذار/مارس.

وتحقير سلطات الدولة بسبب مقالات مختلفة نشرت في مجلة **هالكين سيسي** (صوت الشعب)، وهي مجلة مشروعة بدأت تصدر في منتصف السبعينات.

وفي الصين، ما زال ليو شانقينج Liu Shanqing يقضي حكماً بالسجن مدته عشر سنوات صدر بحقه عام ١٩٨٣ بتهمة ارتكابه جرائم «مضادة للثورة». وبصفته من مؤيّدي «حركة الديمقراطية» التي برزت في أواخر السبعينات، اعتقل في أواخر عام ١٩٨١ بعد مغادرته هونغ كونغ، حيث كان يعيش، لزيارة عائلته. وقد نُقل من سجن مقاطعة مي إلى سجن هواي جي في مقاطعة جوانجدونج.

آذار/مارس

مبروكة هوني راحيل وابنتها مرضية ابراهيم من تشاد، أطلق سراحها في آذار/مارس. وكانتا قد احتجزتا سرّاً بدون محاكمة للاشتباه بتعاونهما مع المعارضة.

وفي المجر، أطلق أيضاً سراح زولت كشتيلي Zsolt Keszthelyi، وهو من المستنكفين ضميرياً، في ١٠ كانون الثاني/يناير ١٩٨٩. وكان «سلوكه الممتاز» سبب إطلاق سراحه قبل سبعة أشهر من انقضاء مدة الحكم، وفق ما ورد في الصحف. إنه رئيس تحرير صحيفة غير رسمية، كان يقضي حكماً بالسجن مدته سنتان ونصف صدر بحقه في ٢٧ نيسان/ابريل ١٩٨٧.

رغم حالته الصحية الخطرة – العائدة جزئيا إلى تعرّضه للتعذيب خلال احتجازه – ما زال المحامي السوري رياض الترك، الأمين الأول للحزب الشيوعي – المكتب السياسي المحظور، في السجن. وقد احتجز منذ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٠ بدون تهمة أو محاكمة، ووضع قيد العناية المركزة في المستشفى مرتين على الأقل بعد تعرّضه للتعذيب.

نيسان/ابريل

في نيبال، تعرّض الدكتور لاكسمي نارايان جها Laxmi Narayan Jha للتعذيب أيضاً بعد اعتقاله في حزيران/يونيو ١٩٨٥، حسبما أفاد زملاؤه في السجن. وقد كان بين عدد كبير من الأشخاص اعتقلوا في أعقاب انفجار قنابل في كاتماندو. ولكن بينما تمّ الافراج عن معظم المعتقلين فيما بعد، كان الدكتور جها أحد ستة أشخاص «اختفوا». ولم يسمع عنه أي خبر منذ آب/أغسطس ١٩٨٥، عندما علمت عائلته، بصورة غير رسمية، أنه معتقل لدى الشرطة في كاتماندو.

توماس كوازو Thomas Koazo هو صحافي يعمل في اذاعة جمهورية أفريقيا الوسطى، حكم عليه في آب/أغسطس ١٩٨٧ بالسجن لمدة ثلاث سنوات بتهمة «تضليل الجمهور». وهو ما زال قيد السجن. وكان قد قُبض عليه في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٦ عندما وُجّهت إليه تهمة ترويج الإشاعات لقوله بان الرئيس أندريه كولينغبا قابل رئيس الدولة الأسبق جان بيديل بوكاسا بعد وقت قليل من عودته من المنفى. لكن لم يُقدّم خلال محاكمته أي دليل يثبت عدم صحة هذا النبأ.

اطلق سراح المهندسين اليوغوسلافيين فاضل فاضلباشيك Fadil Fadilpasic وابراهيم آفديش Ibrahim Avdic نتيجة لتخفيض مدة حكميهما بعد الاستئناف. كان قد حكم عليهما في أيار/مايو بالسجن لمدة أربع سنوات وسنتين، على التوالي، بتهمة «إثارة الدعاية العدائية». وكان كلاهما من المسلمين الأتقياء، وقد وجهت اليهما تهمة الدعوة إلى إقامة جمهورية إسلامية في يوغوسلافيا.

أيار/مايو

غازي ششيّري هو فلسطيني مناضل من أجل حقوق الإنسان في اسرائيل والأراضي المحتلة، كان موقوفاً منذ بدأ تنفيذه في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧، وأطلق سراحه عند إكمال مدته. والجدير بالذكر أن مدة الخدمة المدنية البديلة البالغة ١٦ شهراً في فنلندا هي ضعف مدة الخدمة العسكرية للمجندين العاديين.

وفي ماليزيا، أطلق سراح عضو البرلمان المعارض المحامي كاربال سينج Karpal Singh بشروط في ٢٦ كانون

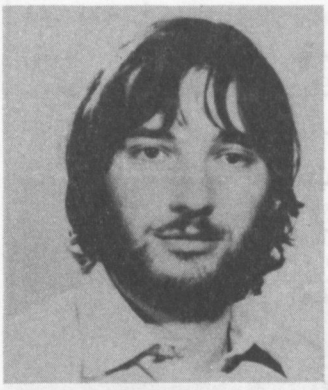

أطلق سراح زولت كشتيلي في المجر قبل انتهاء مدة حكمه بسبب «سلوكه الممتاز». راجع نشرة آذار/مارس.

الثاني/يناير ١٩٨٩. إلاّ أن القيود رفعت في نيسان/ابريل. وكان محتجزاً بمقتضى قانون الأمن الداخلي لقيامه بنشاطات

مما يثير الأمل دائماً علمك
بأن شخصاً ما يعمل من أجلك

سجين رأي من تركيا

كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ بموجب أمرين متعاقبين من أوامر التوقيف الإداري تبلغ مدة كل منهما ستة أشهر. قضى المدة الأولى في كانون الثاني/يناير ١٩٨٨. وأطلق سراحه من التوقيف الإداري في ١٩ كانون الأول/ديسمبر. ورغم إعادة إعتقاله في أواخر آذار/مارس، لم يحتجز إلاّ لبضعة أيام فقط.

آتي نيو Ahti Nio هو من المستنكفين ضميرياً صدر حكم بحقه بالسجن لمدة تسعة أشهر في فنلندا، «مثيرة للنزعات العنصرية» بين سكان ماليزيا المتعدّدي الأعراق. ولم توجه إليه أية تهمة في أي وقت.

حزيران/يونيو

في كانون الثاني/يناير من العام الحالي، أطلق أيضاً سراح الطالب يانغ وي Yang Wei في الصين، بعد حرمانه من حقوقه السياسية لمدة ١٢ شهراً. وكان قد صدر بحقه في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ حكم بالسجن لمدة سنتين،

نيهات سرغين (إلى اليسار) وحيدر كوتلو أثناء محاكمتهما أمام محكمة أمن الدولة في أنقره بتركيا. راجع نشرة حزيران/يونيو.

وذلك بعد القبض عليه بتهمة اشتراكه في مظاهرات طلابية.

عالم الآثار أنسيلم أغباهوندو Anselme Agbahoundo ما زال محتجزاً بدون تهمة أو محاكمة في بنين منذ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٥ لعلاقته المزعومة بحزب سياسي محظور. وقد حرم من زيارات عائلته أو محاميه.

أنتم منارة مضيئة في أحلك ساعاتنا

– ابن سجين رأي من ماليزيا

وقيل انه تعرّض لمعاملة سيئة للغاية في عدة مناسبات منذ القبض عليه.

وفي تركيا، لا تزال محاكمة الدكتور نيهات سرغين Nihat Sargin، أمين عام حزب العمال التركي، وحيدر كوتلو Haydar Kutlu، أمين عام الحزب الشيوعي التركي، جارية منذ حزيران/يونيو ١٩٨٨ في محكمة أمن الدولة في أنقره. لقد قُبض عليهما أثناء عودتهما إلى تركيا في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧ بعد قضاء عدة سنوات في المنفى، ووجهت اليهما تهمة الانتماء إلى منظمات غير مشروعة، والقيام بنشاطات «ضد الدولة» في الخارج،

أغريبينو قويسب هيلاريو الذي ما زال في السجن بالبيرو. راجع نشرة تموز/يوليو.

وإهانة السلطات، من جملة اتّهامات أخرى.

تموز/يوليو

عُفي عن ان تارتو Enn Tarto، من الاتحاد السوفياتي، وأطلق سراحه في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٨. وكان قد حُكم عليه عام ١٩٨٤ بالسجن لمدة عشر سنوات يتبعها نفي داخلي لمدة خمس سنوات لأنه وقّع رسالة تتضمن انتقاداً لسياسات الحكومة. وكان قد عارض إنشاء مرفأ تجاري جديد في تالين، عاصمة استونيا، مجادلا بأن القرارات الإقتصادية المتّخذة في موسكو قد أدّت إلى تدفق العمّال الروس بأعداد تكاد تفوق عدد سكان استونيا المحليين.

ومن الذين أفرج عنهم أيضاً المعلم المسلم الضرير الشيخ نور بارود غورهان في الصومال، الذي كان بين تسعة معلمين مسلمين أطلق سراحهم في أوائل أيار/مايو بموجب عفو صدر بمناسبة انتهاء شهر رمضان. وكان هؤلاء ضمن عدد كبير من المعلّمين وأعضاء لجان رجال الدين المسلمين الذين اعتقلوا في أيار/مايو ١٩٨٦. وكان قد حكم عليه مع الثمانية الآخرين بالإعدام على تهم شملت «استغلال الدين لخلق انشقاق وطني أو هدم أو إضعاف سلطة الدولة». غير أن أحكامهم أُبدلت فيما بعد بأحكام بالسجن لمدد غير محدّدة.

وفي البيرو، حكم على أغريبينو قويسب هيلاريو Agripino Quispe Hilario، الواعظ البروتستانتي العلماني، بالسجن لمدة ست سنوات عام ١٩٨٥ على تهم تتعلق بالإرهاب. وقد أفاد أعضاء الكنيسة الذين شاهدوه بعد اعتقاله بقليل أنه أخبرهم أنه اعترف نتيجة تعرّضه للتعذيب الشديد. وتشير التقارير إلى أن أعضاء الكنيسة الانجيلية في البيرو قد عانوا كثيراً من انتهاكات حقوق الإنسان.

آب/أغسطس

ما زال مدير المدرسة الكيني يوليوس موانداويرو مغانغا Julius Mwandawiro Mghanga، يقضي حكماً بالسجن لمدة خمس سنوات صدر بحقه في نيسان/ابريل ١٩٨٦ لحيازته مطبوعات تحرّض على الفتنة. وكان بين عدد كبير من الأشخاص المشتبه بمعارضتهم للحكومة، الذين اعتقلوا لعلاقتهم المزعومة بمنظمة مواكينيا اليسارية السرّية.

في كوريا الجنوبية، ما زال سوه سونغ Soh Sung في السجن، رغم تخفيض الحكم الصادر بسجنه مدى الحياة إلى السجن لمدة عشرين سنة، بناءً على قرار عفو جمهوري صدر في كانون الأول/ديسمبر الماضي. وكان قد أدين عام ١٩٧١ بعدة تهم، من بينها التجسّس والقيام بدور عميل محرّض لحساب كوريا الشمالية. وقال أنه ادلى باعترافات لا أساس لها من الصحة بعد تعرّضه للتعذيب. وفي أواخر شباط/فبراير، أضرب عن الطعام لمدة

في جنوب أفريقيا أطلق سراح ذيسويلاندي ريجويس مابودافاسي في كانون الثاني/يناير، لكن مع فرض قيود عليها. راجع نشرة أيلول/سبتمبر.

خمسة أيام مطالباً بإطلاق سراح سجناء سياسيين محكومين بالسجن لمدد طويلة.

وفي يوغوسلافيا، صدر عفو أفرج على أثره عن ڤنسيسلاو شيتشك Vjenceslav Cizek في ٣٠ تموز/يوليو

أيلول/سبتمبر

أطلق سراح ذيسويلاندي ريجويس (جويس) مابودافاسي Thiswilandi Rejoice (Joyce) Mabudafhasi في جنوب أفريقيا من الاحتجاز في كانون

أشكركم عميق الشكر على جهودكم التي لا تعرف الكلل لتأمين سلامتي واطلاق سراحي

– سجين رأي سابق من الصومال

١٩٨٨. إنه معلّم مدرسة وكاتب من جمهورية كرواتيا، كان يقضي حكماً بالسجن مدته ١٣ سنة منذ عام ١٩٧٨، عندما أدين بالقيام بنشاطات «ضد الدولة».

الثاني/يناير لكن رهن قيود صارمة. وكانت احتجزت بدون تهمة أو محاكمة لأكثر من سنتين بسبب نشاطاتها السياسية. وتشمل التقييدات منعها من دخول المباني التربوية – مما يمنعها

يوليوس موانداويرو مغانغا ما زال في السجن في كينيا. راجع نشرة آب/أغسطس.

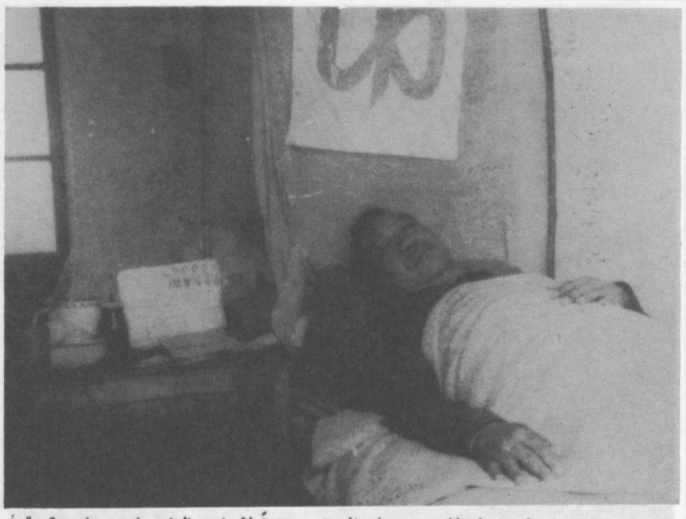

بيدو خامفان براديث المحتجز في لاوس وهو في المستشفى مؤخراً لاصابته بالتهاب شعبي حاد وبقرحة في المعدة. راجع نشرة تشرين الثاني/نوفمبر.

بالفعل من استئناف عملها كأمينة مكتبة في جامعة الشمال –، وإثبات حضورها مرتين في اليوم في مركز الشرطة، ومكوثها في المنزل من الساعة الثامنة مساءً حتى السادسة صباحاً.

في نيكاراغوا، أصبح موظف الحكومة السابق ماريو بالديزون اڤيليس Mario Baldizon Aviles حرّاً بعد إطلاق سراحه المبكّر في ١٥ آذار/مارس. وقد مُنح عفواً منذ ذلك الوقت نتيجة إقرار الحكومة بوجود مخالفات خطيرة في محاكمته. وكان قد قضى ثلث مدة حكمه بالسجن البالغة عشر سنوات على تهمة الخيانة.

وفي سوريا، ما زال ثلاثة طلبة، هم الأشقّاء أسامة ونمير ومازن عاشور العسكري، معتقلين بدون تهمة أو محاكمة منذ أكثر من ست سنوات. وهم بين نحو ١٥٠ عضواً من أعضاء حزب العمل الشيوعي المحظور ما زالوا معتقلين منذ إلقاء القبض عليهم عامي ١٩٨٢ و١٩٨٣. وقد توفي إثنان منهم قيد الاعتقال، بينما تعرّض الآخرون للتعذيب.

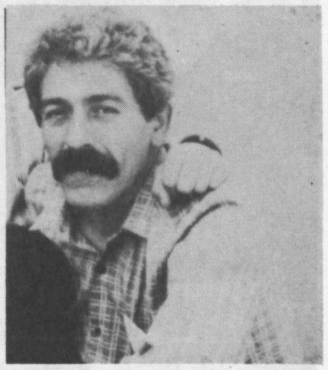

علاء الدين شاهين من تركيا. راجع نشرة تشرين الثاني/نوفمبر.

تشرين الأول/أكتوبر

في تايوان، يقضي شيه مينغ ـ تيه Shih Ming-teh، الذي كان مدير مجلة معارضة حتى اعتقاله عام ١٩٨٠، حكماً بالسجن مدته ١٥ سنة لدوره في تنظيم مظاهرة انتهت بوقوع اصطدامات بين المتظاهرين وشرطة قمع الشغب. وقد بدأ شيه مينغ ـ تيه سلسلة من الإضرابات عن الطعام ما بين آذار/مارس ١٩٨٦ وتشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ احتجاجاً على اعتقاله.

أشكركم من صميم قلبي

– سجين رأي سابق من كوريا الجنوبية

منذ كانون الثاني/يناير ١٩٨٨ وسيلڤيا شميدت Sylvia Schmidt، وهي ميكانيكية في جمهورية ألمانيا الديمقراطية، تقضي حكماً بالسجن مدته سنتان وأحد عشر شهراً لمحاولتها مغادرة البلاد بدون تصريح، ولمحاولتها في وقت لاحق الحصول على مثل هذا التصريح.

موسى كوناتي Moussa Konate، معلّم في تشاد، يُعتقد أنه ما زال مختجزاً سرّاً بدون تهمة أو محاكمة منذ نيسان/ابريل ١٩٨٦ عقب فرار ابن شقيقه، وهو من معارضي الحكومة، من عهدة أجهزة الأمن في تشاد.

تشرين الثاني/نوفمبر

في المغرب، كان الطالب عبد القادر أمصري أحد سجناء الرأي الـ ٣٢ الذين أطلق سراحهم في ٦ أيار/مايو بناءً على عفو صدر بمناسبة انتهاء شهر رمضان. وكان يقضي حكماً بالسجن مدته ٢٠ سنة صدر بحقه عام ١٩٧٧ لانتمائه إلى جمعية غير مشروعة وتآمره ضد الأمن الداخلي للدولة. وهو من بين ١٧٠ من الأعضاء الحاليين أو السابقين في ائتلاف

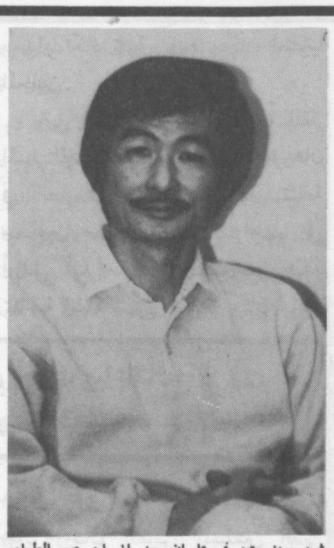

شيه مينغ ـ تيه في تايوان بعد اضرابه عن الطعام. راجع نشرة تشرين الأول/اكتوبر.

يضم ثلاث مجموعات ماركسية صدرت بحقهم أحكام بسبب هذه الاتهامات بعد محاكمة جائرة.

علاء الدين شاهين Alaattin Sahim كان رئيس تحرير صحيفة سياسية في تركيا حتى عام ١٩٧٧، وهو يقضي حكماً في السجن مدته ٣٦ سنة على تهم بث دعاية شيوعية، وإهانة السلطات، وتحريض آخرين على ارتكاب جرائم، في أعداد من صحيفته.

خامفان براديث Khamphan Pradith، هو موظف مدني سابق في لاوس، ما زال محتجزاً من أجل «اعادة تثقيفه» في معسكر سوب بان في إقليم هوا فان، وذلك رغم إطلاق سراح نحو ١٤٠ معتقلاً من المعسكر نفسه في أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/اكتوبر الماضيين. وقد ظل محتجزاً منذ منتصف عام ١٩٧٥، عندما قام هو وموظفون مدنيون آخرون بتسليم أنفسهم طوعاً بعد أن طلبت السلطات من الذين كانت لهم علاقة بنظام الحكم السابق الاشتراك في ما أسمته بحلقات «إعادة تثقيف» قصيرة.

كانون الأول/ديسمبر

في اليونان، أطلق سراح معلّم المدرسة ميخاليس ماراغاكيس Michalis Maragakis في أول كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ من السجن حيث كان يقضي حكماً مدته ٢٦ شهراً لرفضه أداء الخدمة العسكرية أو الخدمة العسكرية غير المسلحة (مدتها ضعف مدة الخدمة العسكرية). وقد أفرج عنه قبل انقضاء مدة حكمه.

وفي ڤييتنام، ورد أن الحكم الصادر بسجن نغوين ثي نغيا Nguyen Thi Nghia، المساعدة البوذية غير الإكليركية، قد خفّض إلى النصف – أي إلى سبع سنوات – وذلك بعد أن قامت المحكمة الشعبية العليا بالنظر في طلبات الاستئناف في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي. وكان قد حكم عليها بالسجن عام ١٩٨٤ «لعلاقتها بمنظمة مناوئة للثورة تدعى جبهة حقوق الإنسان في ڤييتنام، أصبحت في ما بعد تدعى قوات ڤييتنام الحرة.» وكانت حتى عام ١٩٨١، عندما جرى حلّ المنظمة بالقوة، عضوة في طائفة بوذية شجبت انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتُكبت في ظل مختلف الحكومات منذ الستينات.

«إختفى» النقابي اليسيو كوردوڤا أغويلار Eliso Cordova Aguilar بعد اختطافه من منزله في السلڤادور في تموز/يوليو ١٩٨٨. وعلى

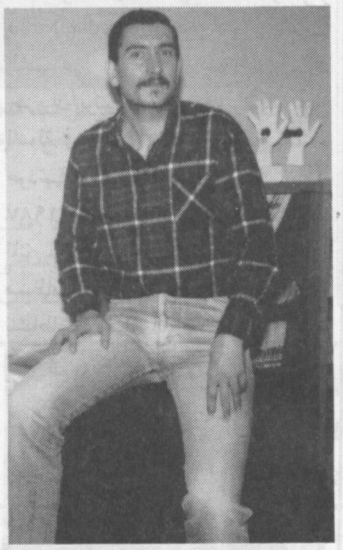

ميخاليس ماراغاكيس في السجن خلال العام الماضي. وهو الآن طليق الحرية. راجع نشرة كانون الأول/ديسمبر.

الرغم من نفي شرطة الخزينة لاحتجازه، يعتقد أقاربه بأنه محتجز لديها. وعندما توجّهت زوجته إلى مقرّ الحرس الوطني للمراجعة بشأنه، طلب منها القائد الاستفسار عنه لدى شرطة الخزينة. وقد أخبر شاهد عيان زملاءه النقابيين أنه كان قد رأى إليسيو كوردوڤا في مقرّ قيادة شرطة الخزينة.

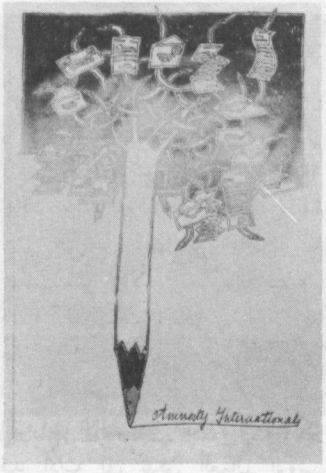

غواتيمالا

الجنود يخطفون أربعة عناصر ناشطة من السكان الأصليين

في أول نيسان/ابريل اقتحم جنود يرتدون اللباس الرسمي طليت وجوههم بدهان أسود، احدى الغرف في مجمّع ترينيداد ميرامار السكني في سوشيتوبيكويز، حيث كان ينام عاملا مزرعة موسيّان، هما لويس رويز Luis Ruiz ومكاريو بوتشيلان Macario Pu Chivalán، واختطفوهما.

ويبدو أنه قُبض على هذين العاملين بسبب انتمائهما الى مجلس مجتمعات السكان الأصليين (سيرج) وشعاره «كلنا متساوون»، الذي أنشئ عام ١٩٨٨ للعمل على حماية حقوق سكان غواتيمالا الأصليين. وقد أبلغ شهود عيان منظمة العفو الدولية بأن الجنود المسؤولين عن الحادث شوهدوا قبل ذلك بأيام وهم يخفرون المبنى، كما شوهدوا في وقت لاحق على حاجز للجيش.

وفي ٧ نيسان/ابريل، اختُطف عضوان آخران من أعضاء مجلس «سيرج»، هما أغابيتو بيريز لوكاس Agapito Pérez Lucas ونيكولاس ماتيو Nicolás Mateo من المجمع السكني نفسه، كذلك من قِبل جنود باللباس الرسمي وجوههم مطلية بدهان أسود. ورغم إصدار أوامر باحضار الأشخاص الأربعة أمام المحكمة، إلاّ أنهم ما زالوا مفقودين.

ولم تردّ حكومة غواتيمالا على نداءات منظمة العفو الدولية التي وجهتها للرئيس فينيسيو سيريزو للإقرار باحتجاز الفلاحين والكشف عن مكان وجودهم.

لقد كانت الآمال معقودة على أن تقوم حكومة الرئيس سيريزو المدنية بوضع حدّ لانتهاكات حقوق الانسان.

غير أن حكومته لم تفعل شيئا للتحقيق في الانتهاكات السابقة؛ وبعد هبوط نسبتها في البداية، سرعان ما اشتد زخم أعمال الخطف و «الاختفاء» والقتل السياسي. وكان بين القتلى نقابيون، وأساتذة جامعات، وطلبة، وقساوسة، وملقّنو دين، وقرويون هنود.

وقد نشرت منظمة العفو الدولية في حزيران/يونيو تقريرا بعنوان **غواتيمالا: إنتهاكات حقوق الإنسان في ظل الحكومة المدنية** – استند الى مذكرة أرسلت الى الرئيس سيريزو في نيسان/ابريل اقترحت المنظمة فيها اجراءات متنوعة من الضروري اتخاذها لإعادة حكم القانون الى البلاد. □

DATOS PERSONALES

Nombre y apellidos:
==Agapito Pérez Lucas. ==
Nombre usual el mismo
hijo de Guillermo Pérez.
(Nombre del padre)
y de Felisa Lucas.
(Nombre de la madre)
Lugar de nacimiento San Andres Sajcabaja, /Quiché
fecha 19 de marzo de 1958
Estado civil doltero
Nombre de la esposa ==
Profesión u oficio agricultor.
¿Sabe leer? no ¿Sabe escribir? no
Residencia finca Trinidad Miramar.
(cantón o barrio)
(aldea) (caserío)
(finca)
¿Ha prestado servicio militar? no
Grado que tiene ---

Impresión digital pulgar derecho, u otro en su defecto.

بطاقة هوية أغابيتو بيريز لوكاس، أحد أربعة عمال اختطفوا من مجمع ترينيداد ميرامار السكني.

المملكة المتحدة

التحقيق في حادثة جبل طارق: السؤال الذي لا يزال بدون جواب

في نيسان/ابريل أصدرت منظمة العفو الدولية تقريرا حول التحقيق في مقتل ثلاثة أشخاص عزل من أعضاء الجيش الجمهوري الايرلندي في آذار/مارس ١٩٨٨ في جبل طارق. وتوصل التقرير، الذي صدر تحت عنوان: التحقيق في إطلاق النار المميت في جبل طارق، إلى أن التحقيق قد فشل في الإجابة على السؤال الأهم: ما إذا كان الثلاثة قد قتلوا نتيجة تطبيق سياسة من القتل المتعمد للمشتبه بهم من أعضاء المجموعات المعارضة المسلحة.

لقي الثلاثة مصرعهم برصاص جنود كتيبة الخدمات الجوية الخاصة (اس. أي. أس) التابعة للجيش البريطاني. وقد صرّحت الحكومة البريطانية بأن ميريد فاريل Mairead Farrell، ودانيال مكّان Daniel McCann، وشان ساڤيدج Sean Savage، كانوا يخطّطون لتفجير قنابل؛ وقد تمّ العثور على متفجرات في وقت لاحق في اسبانيا.

وزعم شهود عيان أنه لم يجر إنذار الثلاثة بالتوقف، ولم تجر أية محاولة للقبض عليهم. وقد خشيت منظمة العفو الدولية من احتمال كون أعمال القتل هذه مجرد إعدامات خارجة عن نطاق القضاء.

ووجد المراقبون الذين أوفدتهم منظمة العفو الدولية لحضور التحقيق في ايلول/سبتمبر ١٩٨٨ أن الاجراءات كانت تسير بعدل تحت اشراف قاضي الوفيات، الا أنها فشلت في الكشف عن الحقائق بكاملها. وقد توصل المحلفون الى ان اعمال القتل كانت قانونية. وسعى قاضي الوفيات صراحة الى ثني المحلفين عن التوصل الى قرار مفتوح – وهو قرار لا يحدد كيف لقي المتوفي حتفه. ونظرا لتعقد وتناقض الأدلة التي قدّمت ولعدم توفر أدلّة حاسمة، تعتقد منظمة العفو الدولية أنه كان من الخطأ ثني المحلفين عن اتخاذ مثل هذا القرار.

لطالما طالبت المنظمة خلال السنوات الأخيرة باجراء تحقيق قضائي كامل في أعمال القتل المثيرة للجدل الجارية في ايرلندا الشمالية منذ عام ١٩٨٢، مع الاشارة خاصة الى الاجراءات المتبعة عند التحقيق في هذه الحوادث، والى القوانين المتعلقة باستخدام القوة المهلكة.

ومنظمة العفو الدولية تعتقد حاليا أن مثل هذا التحقيق ينبغي أن يشمل أيضا دراسة فعالية التحقيق الذي جرى بشأن حادثة جبل طارق، وكذلك ردة فعل الحكومة البريطانية عموماً على أعمال القتل التي وقعت هناك. □

الصين: مناشدة منظمة العفو الدولية

بعد الأعمال التي قام بها الجيش في بيكين في ٤ حزيران/يونيو، ناشدت المنظمة السلطات الصينية اتخاذ جميع الاجراءات الممكنة لمنع حدوث مزيد من أعمال القتل، وإصدار تعليمات عاجلة الى الجنود وقوات الأمن بعدم اللجوء الى استخدام القوة المهلكة ضد المتظاهرين المسالمين.

وأعربت المنظمة عن خشيتها من احتمال حدوث اعتقالات على نطاق واسع، ومن أن يواجه المعتقلون، خاصة أولئك المشتبه باشتراكهم الفعلي في مظاهرات الاحتجاج السلمية، للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة.

وقالت المنظمة في رسالة عاجلة وجّهتها الى أعضائها: «من المهم أن تدرك الحكومات التي تنتهك حقوق الإنسان، مدى الاشمئزاز الذي تثيره مثل هذه الأفعال في نفوس الرجال والنساء العاديين في كل ناحية من انحاء العالم».

سوريا

اطلاق سراح محامين بعد تسع سنوات

سليم عاقل وثريا عبد الكريم وعبد المجيد منجونه، هم ثلاثة محامين احتجزوا بدون تهمة أو محاكمة منذ عام ١٩٨٠، تبنتهم منظمة العفو الدولية كسجناء رأي. وقد أطلق سراحهم من سجن قرب دمشق في آخر نيسان/ابريل.

أُعلن نبأ الافراج عن المحامين الثلاثة قبيل انعقاد المؤتمر السابع عشر لاتحاد المحامين العرب في دمشق في حزيران/يونيو، ويعتقد أنه كان بمثابة بادرة نحو المؤتمر.

اعتقل المحامون الثلاثة في أعقاب إضراب وطني استمر يوماً واحداً نظّمته نقابة المحامين السورية في آذار/مارس ١٩٨٠، وحظي بدعم منظمات مهنية أخرى.

وشملت مطالب الاحزاب، من جملة أمور أخرى، إنهاء حالة الطوارئ التي ما زالت سارية المفعول في سوريا منذ عام ١٩٦٣، وإطلاق سراح جميع السجناء السياسيين أو إجراء محاكمة عادلة لهم، وإلغاء محاكم أمن الدولة.

هناك عشرة محامين آخرين كانوا قد اعتقلوا عام ١٩٨٠ وتبنتهم منظمة العفو الدولية كسجناء رأي، أطلق سراحهم بعد احتجازهم بدون محاكمة، في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٦، بناء على تعهّدات قدّمها رئيس الجمهورية حافظ الأسد لأحد وفود اتحاد المحامين العرب في دمشق في أيار/مايو ١٩٨٦. وقد أعلن نبأ الافراج عن هؤلاء خلال اليوم الأول لاجتماع المكتب الدائم لاتحاد المحامين العرب، الذي عقد في الخرطوم بالسودان في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦.

أول زيارة للمنظمة الى فييتنام

قام مندوبان من منظمة العفو الدولية بزيارة جمهورية فييتنام الاشتراكية في أيار/مايو. وهي أول مرة تُمنح فيها المنظمة تأشيرات لزيارة هذا البلد منذ عام ١٩٧٩، حيث بحثا في مسائل تتعلق بحقوق الإنسان مع كبار موظفي الحكومة، وبينهم نائب رئيس الوزراء، ووزير الخارجية نغوين كوثاتش، ونائب رئيس الجمهورية نغوين هوثو، ووزير العدل فان هين.

وأجرى مندوبا المنظمة أيضا محادثات مع كبار ممثلي الهيئات القضائية، بالإضافة الى ممثلي نقابة المحامين الفييتناميين.

وأثار المندوبان مسألة سجن زعماء دينيين وكتّاب وغيرهم ممن تعتقد المنظمة أنهم سجناء رأي. كما أثارا استمرار استخدام اجراء «إعادة التثقيف» بحق أعضاء سابقين في الإدارة المدنية والقوات المسلحة لجمهورية فييتنام منذ عام ١٩٧٥.

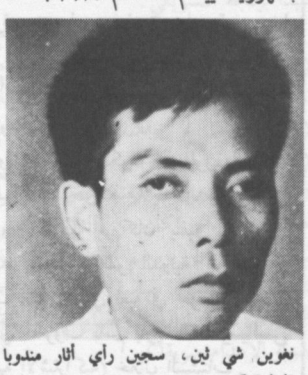

نغوين شي ثين، سجين رأي أثار مندوبا المنظمة قضيته.

المغرب

عفو عن سجناء رأي طال أمد سجنهم

أطلق سراح ٣١ سجين رأي كانوا محتجزين منذ زمن طويل، بعد أن قضوا ما معدّله ١٤ سنة في السجن، وذلك بناء على قرار عفو ملكي صدر بمناسبة عيد الفطر في ٦ أيار/مايو. كما أطلق أيضا سراح ثمانية سجناء آخرين يحتمل أن يكونوا من سجناء الرأي.

في رسالة وجهتها منظمة العفو الدولية الى الملك الحسن الثاني، أعربت له عن ترحيبها بهذه البادرة، لكنها أعربت أيضا عن قلقها بشأن استمرار سجن تسعة سجناء رأي على الأقل، بالإضافة الى أشخاص آخرين قد يكونون سجناء رأي.

كان بين الذين أفرج عنهم عبد القادر أمصري، وهو خريج فلسفة، وأحمد الفصاص، وهو مدرّس ثانوي، وعبد الفتاح الفاكهاني، وهو مدرّس، وحسن البو الذي كان يعمل قبل اعتقاله مدرّسا في أحد المستشفيات. وكانت المنظمة قد أبرزتهم جميعهم في نشرتها الإخبارية في باب سجناء الشهر.

أما ابراهام السرفاتي، وهو مهندس تعدين، ومحمد السريتي، الذي كان سجين الشهر في نشرة المنظمة الإخبارية لشهر نيسان/ابريل، فكانا من بين ثمانية معتقلين ما زالوا في سجن القنيطرة المركزي.

وما زال في السجن أيضا علي الإدريسي القيطوني، وهو رسّام وشاعر حكم عليه بالسجن عام ١٩٨٢ بعد نشر مجموعة من قصائده.

والسجناء الواحد والثلاثون الذين أطلق سراحهم ينتمون الى مجموعة مكوّنة من حوالي ٢٠٠ عضو وعضو سابق في ائتلاف من ثلاث مجموعات ماركسية تعرف باسم **الجبهويين** اعتقلوا ما بين عامي ١٩٧٤ و١٩٧٦. وورد أنهم وضعوا في حبس انعزالي لمدد طويلة، وأن عدداً منهم تعرّضوا للتعذيب قبل تقديمهم للمحاكمة في كانون الثاني/يناير ١٩٧٧ على تهم الانتماء الى جمعية غير مشروعة، والتآمر ضد الأمن الداخلي للدولة المغربية.

وقد أفاد مراقب عن منظمة العفو الدولية حضر المحاكمة بأن حقوق السجناء في الدفاع عن أنفسهم كانت مقيّدة للغاية، وبأن إجراءات المحاكمة كانت مقصّرة جدّاً عن المقاييس الدولية الخاصة بالمحاكمة العادلة. □

مجموعة من السجناء التقطت صورتهم في سجن القنيطرة المركزي عام ١٩٨٣. وكان ادريس بويسف (الواقف ثالثاً من اليسار) ومحمد لغريسي (الواقف ثانياً من اليمين) بين الذين أطلق سراحهم مؤخراً.

أوغندا

انتهاكات الجيش قيد التحقيق

يجري التحقيق حالياً في شكاوى من تعذيب وقتل السجناء على أيدي الجنود في اوغندا هذا ما قاله المسؤولون لمندوبي منظمة العفو الدولية اللذين زارا البلاد في أواخر نيسان/ابريل، وأضافوا أن أي جندي يثبت أنه مذنب سيقدّم للعدالة.

وقد اجتمع مندوبا منظمة العفو الدولية، وهما الأمين العام إيان مارتن وأحد موظفي المنظمة، بالرئيس يوري موسيفني وبمسؤولين آخرين في الحكومة، أثناء زيارتهما.

وجاءت هذه الزيارة بعد شهر فقط من نشر المنظمة لتقرير عنوانه **أوغندا: سجل حقوق الإنسان، ١٩٨٦ - ١٩٨٩**. وتضمن التقرير وصفا للجهود المبذولة في سبيل حماية حقوق الانسان منذ تولت حكومة الرئيس موسيفني الحكم في كانون الثاني/يناير ١٩٨٦. غير أنه أورد أيضا تفاصيل الانتهاكات المستمرة على أيدي الجيش.

وقد نفى المسؤولون الادّعاءات بأن بعض السجناء وُضعوا في حبس انعزالي ضمن الثكنات العسكرية. وبعد نشر التقرير بقليل، قدّمت حكومة أوغندا تعليقات مفصّلة على تقارير الانتهاكات المرتكبة عام ١٩٨٦ وأوائل عام ١٩٨٧.

ومن المتوقع أن تُنشر قريبا النتائج التي توصلت إليها لجنة تولّت التحقيق في أنباء قتل الجنود لمدنيين في مقاطعة غولو في أواخر عام ١٩٨٨.

سنغافورة

إطلاق سراح معتقل بعد ٢٢ سنة

أطلق سراح تشيا ثاي بوه Chia Thye Poh، من معتقله في سنغافورة في ١٧ أيار/مايو. وكان قد قضى أكثر من ٢٢ سنة في السجن بدون توجيه تهمة إليه أو تقديمه للمحاكمة على الاطلاق.

غير أنه، عند إطلاق سراحه، فرضت شروط على حرية تشيا ثاي بوه البالغ الثامنة والأربعين من عمره. فقد نُفي الى جزيرة سنتوسا، وفرضت عليه قيود بينها عدم اشتراكه في أية منظمة أو جمعية، أو في أي نشاط سياسي بدون موافقة الحكومة.

وقد زعمت حكومة سنغافورة أنه كان عضوا في حزب ملايا الشيوعي غير المشروع، وهو أمر كان ينفيه باستمرار. وتعتقد منظمة العفو الدولية أنه احتجز بسبب الدور الذي لعبه في حزب المعارضة البرلماني المعروف باسم **باريسان سوسياليس** (الجبهة الاشتراكية) خلال الستينات.

تشيا ثاي بوه

وقد كان تشيا ثاي بوه وقت اعتقاله عضوا في البرلمان من ممثلي الجبهة الاشتراكية.

الهند

«إختفاء» سبعة سجناء

طلبت منظمة العفو الدولية من الحكومة الهندية توضيح تقارير وردت عن «اختفاء» سبعة أشخاص خلال عامي ١٩٨٧ و ١٩٨٨.

كان بين الضحايا بوران سينغ Puran Singh، وشيام سينغ Shyam Singh وفير سينغ Veer Singh، وتيلاك رام Tilak Ram، الذين اعتقلوا، كما ورد، في ١٠ نيسان/ابريل ١٩٨٧ في أتر برادش كمشبوهين جنائيين عاديين.

وفي البنجاب، اعتقل بالويندر سينغ Balwinder Singh، ومانجيت سينغ Manjit Singh، وجاتيندر بال سينغ Jatinder Pal Singh - جميعهم ناشطون سياسيون - في منتصف كانون الثاني/يناير ١٩٨٨، للاشتباه بتورّطهم في أعمال عنف سياسية.

وتلقت منظمة العفو الدولية تقارير من شهود عيان تفيد بأن المختفين السبعة جميعهم أُخذوا بواسطة مأموري شرطة كان بعضهم يرتدي زيّا مدنيا. ويبدو أن مسؤولي الشرطة أقرّوا في البداية ببعض هذه الاعتقالات، إلا أنهم نفوا ذلك فيما بعد.

وجاء في الأنباء الصحفية أن واحداً على الأقل من الأربعة الذين قُبض عليهم في أتر برادش توفي بعد تعرّضه للتعذيب على أيدي شرطة نيودلهي. وفي البنجاب، قال شهود عيان انهم شاهدوا الثلاثة الذين «اختفوا» في كانون الثاني/يناير ١٩٨٨ محتجزين في مركز استجواب مابي كي سراي.

وعلى الرغم من قيام الشرطة ببعض التحقيقات، لم يجر أي تحقيق مستقل في هذه «الاختفاءات».

يتضمن قانون الهند اجراءات وقائية ضد «الاختفاءات». وقد حكمت أعلى محاكم الهند بمسؤولية الموظفين عن هذه «الاختفاءات» في عدة قضايا، ومنحت تعويضا لذوي الضحايا. لكن هذا نادراً ما يحدث، ولا يُعرف بأية ملاحقة قضائية جرت بحق مسؤولين في مثل هذه القضايا.

إن حق استصدار أمر احضار يقدّم علاجا في حالة الاعتقال التعسفي فقط، لكن لا يمكن طلبه إلاّ من المحاكم العليا.

وأفضل مثال يبيّن كيف يمكن أن يحصل تجاهل الاجراءات الوقائية قضيتا ناشطَيْن سياسيّين ورد أنهما «اختفيا» لمدة ٧٤ و ٤٧، يوما على التوالي. فقد مثل س. فيراماني S. Veeramani، أمين مركز الشباب التقدمي في بنغالور، كرناتاكا، أمام قاضي جزئي بعد شهرين ونصف من اعتقاله. وكان قد أبقي حتى ذلك الوقت محتجزاً في حبس انعزالي، وقال أنه تعرّض للتعذيب. ورفضت السلطات الإقرار باحتجازه. كما بقي أفتار سينغ سيدو Avtar Singh Sidhu محتجزاً في البنجاب لمدة ٤٧ يوماً بدون أن يقوم الموظفون حتى بتسجيل سجنه.

وأطلق سراح الرجلين بعد نشر أنباء «اختفائهما» في الصحف، وبذل ضغوط من أجلهما من قبل أعضاء برلمانيين ومحامين وعاملين في مجال الدفاع عن حقوق الإنسان. □

أخبار السجناء

علمت المنظمة باطلاق سراح ٥٩ سجينا قيد التبني أو التحقيق في أيار مايو ١٩٨٩، وتولت ١٠٥ قضية جديدة.